

## بيان

تداول المكتب التنفيذي للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان في اجتماعه الذي انعقد عن بعد، يومه الإربعاء 25 مارس 2020، مختلف التطورات التي تعرفها بلادنا بخصوص حالة الطوارئ الصحية والإجراءات المصاحبة لها في إطار الوقاية من انتشار وباء كورونا وعلاج الإصابات به، وفي هذا الإطار فإن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان:

- تؤكد على أن الحق في الحياة كحق أسمى نصت عليه مختلف المواثيق الدولية تشدد على ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات ل حمايته وضمانه لكافة المواطنين والمواطنات؛
- تسجل احترام الشرعية الجنائية، وبالتالي ترسيخ دولة الحق والقانون، وذلك بإصدار الحكومة لمرسوم بمثابة قانون يتعلق ب" سن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها " عدد 2.20.292 والذي نشر بالجريدة الرسمية عدد 6867 مكرر بتاريخ 24 مارس 2020، استنادا على الفصل 81 من الدستور وبعد المصادقة عليه من طرف البرلمان بغرفتيه؛
- تحيي تحية حارة كل الساهرات والساهرين على سلامة المواطنين والمواطنات صحيا وأمنيا وعلى رأسهم الشغيلة الصحية بجميع مكوناتها ورجال الأمن والدرك والقوات المساعدة والجيش الملكي وأعوان السلطة وعمال النظافة والساهرين على توفير المواد الغذائية والصحية...؛
- تطالب بتمكين الأطقم الصحية من جميع اللوازم الصحية وتيسير تنقلهم وسكنهم حفاظا على صحتهم والوقاية من انتشار الوباء مع ضرورة تحفيزهم معنويا وماديا؛
- تدعو الجمعيات والمحسنين الذين يقدمون القفة للفقراء أن يدمجوا معهم الفئات الهشة التي من بينها اللاجئين ولللاجئات والمهاجرون والمهاجرات القاطنين في مدنهم أو أحيائهم؛
- تدعو السلطات الى الاستفادة من الهفوات التي سجلت أثناء تسليم شواهد التنقل الاستثنائية للمواطنات والمواطنين حين توزع المساعدات للأسر التي لا دخل لها وتلك غير المسجلة في الضمان الاجتماعي وأسرة اللاجئين والمهاجرين؛
- تدعو المسؤولين والراعيين على احترام تطبيق الإجراءات ذات الصلة بحالة الطوارئ الصحية الى عدم استعمال العنف كيفما كان نوعه لفظيا أو جسديا وذلك بإعمال القانون فحسب؛
- تثن السلوك الراقي للتعامل الذي أبداه الكثير منهم وتشجب في نفس الحين بعض السلوكات غير المقبولة لبعضهم - رغم محدوديتها- والتي تناقلتها وسائل التواصل الاجتماعي مع مساءلة أصحابها وترتيب الجزاءات؛
- تهيب بكافة المواطنين والمواطنات بضرورة التقيد العاجل بكافة الإجراءات التي أعلنتها الحكومة على رأسها الالتزام الكلي بالقرارات ذات الصلة بحالة الطوارئ الصحية حماية للأمن الصحي للمغاربة ولحقتهم في الحياة؛
- تؤكد انخراطها الكلي في اتجاه المساهمة إلى جانب مختلف المؤسسات والفعاليات المدنية والحقوقية لمحاربة فيروس كورونا المستجد، في هذا الإطار تضع كافة إمكانياتها البشرية والمعنوية رهن كل المتدخلين .

الرباط

بتاريخ 26 مارس 2020

المكتب

التنفيذي